

Arabisch

تعليمات حول إلزامك بالتعاون وعواقب عدم المشاركة وفقاً للكتاب الأول من قانون الشؤون الاجتماعية

يجب على من يتقدم بطلب للحصول على الخدمات الاجتماعية أو يحصل عليها أن يتعاون في إثبات أحقيته في المطالبة به في إطار إمكانياته، وذلك وفقاً للمادة 60 من قانون المشاركة الاجتماعية، ويندرج في هذا أنه يجب عليك الإبلاغ على الفور وبلا دعوة بجميع الوقائع الشخصية والمالية، وكذلك أي تغييرات في الوقائع التي تم الإبلاغ عنها بالفعل. ومن أجل مصلحتك الشخصية، يُرجى الاتصال بالموظف المختص الخاص بك حتى إذا كنت تعتقد أن أي تغيير في ظروفك الشخصية والاقتصادية لن يؤثر في المساعدة التي تتلقاها.

أنت ملزم عند الطلب بتحديد الأدلة أو تقديمها أو الموافقة على تقديمها/إرسالها من قبل أطراف ثالثة، والتي هي من الأهمية بمكان من أجل إثبات استحقاق المطالبة.

من أجل إثبات دقيق لأحقيتك في معونة البطالة الثانية/الإعانة الاجتماعية، فإن ذلك يتطلب الوثائق المحددة في القائمة المرفقة؛ ومن ثم، فأنت مطالب باستيفاء التزامات المشاركة الخاصة قبل انقضاء المهلة المحددة، أو الإبلاغ بالمواع والأعذار قبل انقضاء المهلة، وذلك بموجب المادة 60 من قانون المشاركة الاجتماعية الأول، وفي حالة تقيوت المهلة يصير من الممكن إنهاء الخدمات الممنوحة لك حتى الآن دون مزيد من التحقيقات أو رفض طلب جديد بسبب عدم التعاون (الفقرة 66 من القانون الأول للمشاركة الاجتماعية)، وعادة ما يتم استمرار دفع إعانات البطالة/القرار الأول فقط ابتداءً من الوقت الذي كنت قد امتثلت فيه تماماً للالتزام بالتعاون (الفقرة 67 من القانون الأول للمشاركة الاجتماعية).

ونشير أيضاً إلى أن إشعار الموافقة الذي يستند إلى بيانات كاذبة أو ناقصة تقوم بتقديمها يكون مخالفاً للقانون، وبناءً على ذلك، سيتم استرداد الخدمات التي تم تقديمها بالباطل بعد سحب القرار، وفي هذه الحالات يتم التحقق مما إذا كان يجب تقديم شكوى جنائية بسبب الاحتيال والغش أم لا.

لقد فهمت التعليمات المذكورة أعلاه واطلعت عليها.

توقيع صاحب (ة) الطلب

التاريخ
